

المحاضرة السادسة: النظرية الكلاسيكية للمنفعة (نظرية سلوك المستهلك)

النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة)

تحاول نظرية المنفعة بيان وتحليل سلوك المستهلك والكيفية التي يصل بها الى وضع توازن معين، اذ تؤكد هذه النظرية ان لكل سلعة منفعة معينة، وهذه المنفعة تعد الدافع الرئيسي الذي يجعل المستهلك يطلبها دون غيرها في حدود دخله وامكانياته. والمنفعة هي شعور او تقييم المستهلك لمقدار الاشباع المتحقق والذي يشعر به عند استهلاكه لكمية محددة من السلعة. وتقتضى نظرية المنفعة ان المستهلك يحاول توزيع دخله بطريقة تضمن له الحصول على اكبر قدر من الاشباع، أي تعظيم اجمالي المنفعة.

هدف المستهلك اذن هو تعظيم المنفعة في حدود امكانياته، ولكي نستطيع فهم وتحليل سلوك المستهلك بشكل ادق سنورد بعض الافتراضات التبسيطية:

- 1- ان المستهلك يسلك سلوكا رشيدا
 - 2- ان اذواق المستهلك وتفضيلاته ثابتة اثناء قيامنا بدراسة سلوكه
 - 3- ان دخل المستهلك محدود وانه ينفقه على شراء السلع والخدمات لتحقيق اكبر قدر من الاشباع.
 - 4- ان المستهلك واحد من بين العديد من المستهلكين، وهذا يعني ان طلبه لا يؤثر في الاسعار ولا في الكميات المعروضة او المطلوبة
- في ضوء هذه الافتراضات نتساءل: كيف يمكن للمستهلك توزيع دخله المحدود لتحقيق أكبر قدر من الاشباع؟

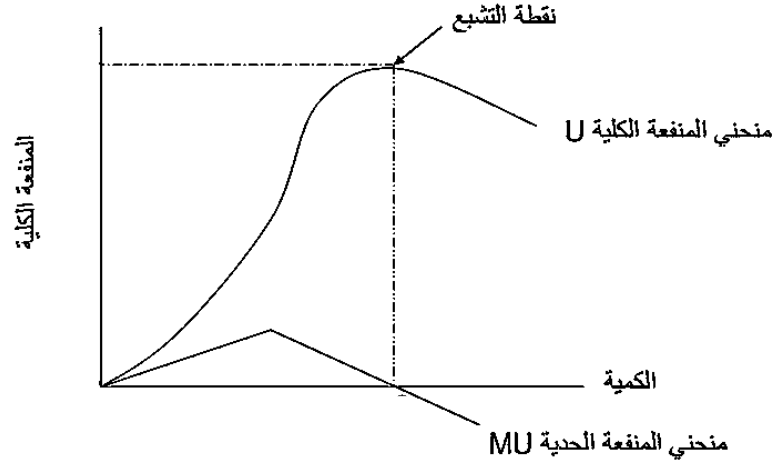
مفهوم نظرية المنفعة

افترض الاقتصاديون التقليديون ان المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاكه للسلع المختلفة. وقد استخدموا لذلك قياساً يعرف بـ $util$ او وحدة المنفعة. ويختلف هذا المقياس عن غيره من المقاييس، مثل مقاييس المسافة او الوزن او غيرها فهو مقياس غير موضوعي يختلف من شخص الى اخر.

المنفعة الكلية

تعرف المنفعة الكلية TU بانها مجموع الاشباع المتحقق للمستهلك من جراء استهلاكه لكميات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية محددة، وتبدأ المنفعة الكلية في الزيادة مع استمرار استهلاك الوحدات من السلعة وتصل الى حدها الاقصى عندما يستهلك قدر معين من السلعة، ثم تبدأ المنفعة الكلية في التناقص مع الاستمرار في الاستهلاك والمثال التالي يوضح ذلك:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الوحدات
50	52	52	48	42	34	25	17	10	4	TU



المنفعة الحدية

تعرف المنفعة الحدية والتي نرمز لها ب MU بأنها مقدار التغير (الزيادة او النقصان) في المنفعة الكلية المترتب على زيادة الاستهلاك من السلعة بمقدار وحدة واحدة وهي تقاس بالعلاقة الرياضية التالية

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة}}$$

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

وعند النظر في المثال السابق نجد ان المنفعة الحدية الناجمة عن زيادة الاستهلاك من وحدة الى وحدتين هي عبارة عن $6 = (1-2)/(4-10)$ وتستمر المنفعة الحدية في الزيادة حتى الوحدة (5) حيث تصبح (9) وحدات منفعة ثم تبدأ وحدات المنفعة الحدية بالتناقص الى ان تصل إلى (0) عند الوحدة التاسعة وبإضافة وحدة اخرى تصبح المنفعة الحدية سالبة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الوحدات Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
1	4	4
2	10	6
3	17	7
4	25	8
5	34	9
6	42	8
7	48	6
8	52	4
9	52	0
10	50	2-

$$MU = \Delta TU (TU_2 - TU_1)$$

ويمكن من خلال الجدول السابق توضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية على الشكل التالي:

- 1- عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بشكل متزايد تكون المنفعة الحدية متزايدة ايضاً
- 2- عندما تبدأ المنفعة الكلية بالزيادة بشكل متناقص فان المنفعة الحدية تكون متناقصة
- 3- عندما تصل المنفعة الكلية حدها الاقصى تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر
- 4- عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص تكون المنفعة الحدية سالبة

قانون تناقص المنفعة الحدية:

لاحظنا ان المنفعة الحدية تبدأ اولاً بالزيادة ولكنها تأخذ بالتناقص تدريجياً بعد حد معين الى ان تصل الى الصفر ثم تصبح سالبة بعد ذلك.

فإذا قام شخص ما باستهلاك كميات متتالية من سلعة ما فان الاشباع الاضافي الذي يحصل عليه يأخذ بالتناقص بعد استهلاك حد معين من السلعة.

توازن المستهلك

ان هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة وذلك عن طريق استهلاك كميات معينة من السلع والخدمات في ضوء امكانياته المتاحة، وعند تحقيقه لهذا الهدف فاننا نعبر عن ذلك بالقول ان

المستهلك في وضع التوازن . وهو افضل وضع له يمكن تحقيقه في ظل تلك الامكانيات، ولو تغيرت تلك الامكانيات لتغير تبعاً لذلك وضع التوازن.

1- توازن المستهلك في حال سلعة واحدة

ان الشرط الاساسي لتوازن المستهلك في حال انفاقه لكامل دخله على سلعة واحدة هو ان تتساوى المنافع الحدية المكتسبة من استهلاك هذه السلعة مع المنافع الحدية المضحية بها مقابل الحصول على هذه السلعة، وبذلك يكون شرط التوازن هو:

$$\text{المنفعة الحدية المكتسبة} = \text{المنفعة الحدية المضحية بها}$$

والمنفعة الحدية المضحية بها هي وحدات النقد التي دفعها المستهلك (ثمن السلعة).

2- توازن المستهلك في حال سلعتين

للوصول الى حالة التوازن في هذه الحالة فلا بد من تحقق شرطين اساسيين وهما
 ا- ان تكون المنفعة الحدية لوحدة النقد الاخيرة المنفقة على السلعة X تساوي المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفقة على السلعة Y

ب- ان ينفق المستهلك كامل دخله على السلعتين

او

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة النقد}}{\text{سعر السلعة}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{سعر السلعة}}$$

فالشرط الاول هو

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة X}}{\text{سعر السلعة X}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة Y}}{\text{سعر السلعة Y}}$$

$$\frac{MUX}{PX} = \frac{MUY}{PY}$$

اما الشرط الثاني فهو انفاق كامل الدخل على شراء السلعتين والذي تمثله العلاقة الرياضية التالية:

$$I = Q_x \cdot P_x + Q_y \cdot P_y$$

$$100 \cdot 1 + 100 \cdot 1 = 200$$

حيث أن: I = الدخل

$$Q_x = \text{الكميات من السلعة x}$$

$$P_x = \text{سعر السلعة x}$$

$$Q_y = \text{الكميات من السلعة y}$$

$$P_y = \text{سعر السلعة y}$$